



الإدارة العامة للعلاقات العامة وحدة الصحافة

أهم ما كتب في الجرائد والمجلات يوم ١/٢٢ / ٢٠١٩
(الصحف المسائية)



محافظة البنك المركزي لتنبكة «بلومبرج» العالمية:

مصر تستلم ٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولي.. أخريلاير

احتياطي العملة الأجنبية.. يساعد على مواجهة أى مضاربات

تقدية من العملة الأجنبية تساعد على مواجهة أى مضاربات أو ممارسات غير متظمة فى السوق كما أن حجم الاحتياطي النقدى يساعد على الدفاع عن النظام المصرفى.

ذكرت «بلومبرج» أن تصريحات محافظ البنك المركزى المصرى ستسهم فى طمأنة المستثمرين خاصة الدوليين مع قرب انتهاء الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى بشأن برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى ينتهى هذا العام.

قال عامر إن استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة تصل حالياً إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار لافتاً إلى أن التراجع الطفيف الذى سجله الاحتياطي النقدى الشهر الماضى يعكس مرونة الاقتصاد.

كان الاحتياطي النقدى قد ارتفع من ١٥ مليار دولار قبل تحرير سعر الصرف إلى ٤٤,٥ مليار دولار فى نوفمبر الماضى.



طارق عامر

صرح طارق عامر محافظ البنك المركزى المصرى بأنه يتوقع استلام مصر للدفعة الخامسة من قرض صندوق النقد الدولى البالغه مليارى دولار بنهاية الشهر الحالى أو مطلع فبراير المقبل على أقصى تقدير.

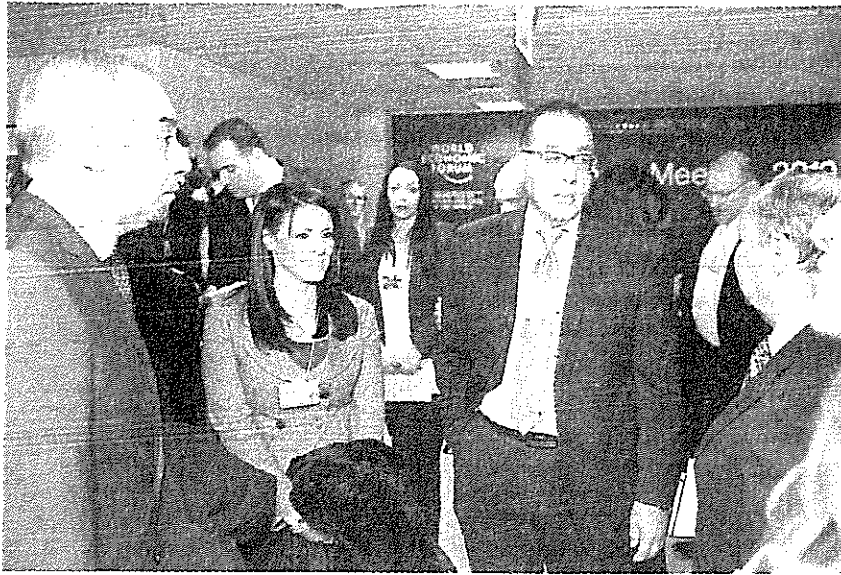
قال عامر فى مقابلة مع شبكة بلومبرج العالمية أمس إنه تم الاتفاق مع الصندوق على كافة النقاط مؤكداً التزام مصر بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى ناهياً وجود أى نقاط عائقة فى الاتفاق.

كانت مصر قد تسلمت ٤ دفعات بواقع ٨ مليارات دولار من قرض صندوق النقد الدولى البالغ ١٢ مليار دولار الذى وقعت عليه فى نوفمبر ٢٠١٦ فى إطار تنفيذ مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادى.

أوضح عامر أن البنك المركزى ملتزم بضمان وجود سوق صرف حر خاضع لقوى العرض والطلب مشيراً إلى أن المركزى لديه احتياطات

.. ومدبولي يستعرض تقرير «الأونكتاد».. مع السفير علاء يوسف

ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في مصر.. رغم تراجعها عالمياً



على نسبة ٥٨٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية، مسجلة ارتفاعاً بنسبة ٦٪ في أفريقيا وتركزت في عدد محدود من الدول، على رأسها مصر وتليها جنوب أفريقيا، و٥٪ في آسيا، بينما انخفضت بنسبة ٤٪ في أمريكا اللاتينية، واستحوذت الدول النامية في منطقة جنوب شرق آسيا على النسبة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.

أوضح السفير علاء يوسف أن النشرة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، أكدت أنه فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة باتجاهات الاستثمار خلال عام ٢٠١٩، فإنه من المرجح أن يشهد العام الجاري بعض الارتفاع في نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، خاصة في الدول الأوروبية. كما

أن قيام بعض المستثمرين بالإعلان عن نيتهم تنفيذ عدد من المشروعات الجديدة قد يسهم أيضاً في تحقيق هذا الارتفاع، إلا أن هناك بعض العوامل التي أثرت بشكل سلبي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية منذ عام ٢٠١٢، والتي من المتوقع أن تستمر على المدى المتوسط، وتتضمن العوامل المربطة بالسياسات الاقتصادية، وعودة التوجهات الحمائية، وتأثير الاقتصاد الرقمي على أنماط الإنتاج العالمية، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الخمس الماضية. وتعليقاً على هذا التقرير، أكد الدكتور مصطفى مدبولي أن شهادات المؤسسات الدولية الإيجابية المتكررة تؤكد أننا على الطريق الصحيح، وأن انحياز القيادة السياسية للإصلاح الاقتصادي، وكذا دعم المواطن المصري ومساندته لهذه الإجراءات قد بدأ يؤتي ثماره، مؤكداً استمرار الحكومة في نهجها لتشجيع الاستثمارات، الداخلية والخارجية، ووجودنا في هذا المؤتمر الاقتصادي العالمي اليوم، من أجل تأكيد هذه الرسائل.

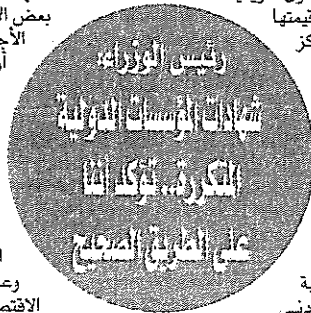
زيورخ- أ ش أ، استعرض د. مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، على هامش حضوره اجتماعات مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي، مع السفير علاء يوسف، مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف، التقرير الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، في دوريته الصادرة حول اتجاهات الاستثمارات العالمية الصادرة.

كشف التقرير عن أنه رغم التراجع الملحوظ في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم خلال عام ٢٠١٨، إلا أنه بالنسبة لمصر شهد أعلى نسبة ارتفاع لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى أفريقيا خلال عام ٢٠١٨، حيث بلغت ٧٪ لتصل قيمتها إلى ٧,٩ مليار دولار وفقاً للنشرة، تركز الجزء الأكبر منها في قطاعات العقارات، والصناعات النسيجية، والبتروكيمياويات، والطاقة المتجددة.

تشير النشرة، كما ذكر السفير علاء يوسف، إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم انخفضت بنسبة ١٩٪، حيث بلغت قيمتها ١,٢ تريليون دولار. وقد تركز هذا الانخفاض في الدول المتقدمة، حيث انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بنسبة ٤٠٪. لتسجل أدنى مستويات لها منذ عام ٢٠٠٤. وذلك بسبب قيام

الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية بتحويل جزء كبير من أرباحها إلى الولايات المتحدة بعد اعتمادها قانون الإصلاح الضريبي، وهو ما ساهم بشكل رئيسي في انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى أوروبا بنسبة ٧٢٪.

من جانبها، شهدت الولايات المتحدة انخفاضاً حسب التقرير - في تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها بنسبة ١٨٪ خلال عام ٢٠١٨. وفي المقابل، تشير النشرة إلى ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بنسبة ٢٪ لتبلغ قيمتها ٦٩٤ مليار دولار، حيث استحوذت الدول النامية



حلول عاجلة للفلاء.. وتنفيذ واسع لـ «حياة كريمة»

مواجهة ساخنة بين «النواب» و«الوزراء» لخفض الأسعار وضبط الأسواق.. وبحث المشاركة المجتمعية للمبادرة الرئاسية

كتب - حامد محمد حامد ومحمد سالم: تعقد لجنة التضامن الاجتماعي بمجلس النواب، أولى جلساتها المجتمعية لضبط الأسعار اليوم، بعد أن وجهت الدعوة للعديد من الوزارات والمحافظين، ومؤسسات الأزهر والكنيسة، ورؤساء الجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، لبحث كيفية المشاركة المجتمعية في مبادرة «حياة كريمة» التي يريهاها الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وأكد الدكتور عبد الهادي القصبي لـ«الأهرام المسائي» أن الهدف من جلسات الاستماع هو إيجاد حلول عاجلة تطبق على أرض الواقع، من خلال الحوار فيما بين النواب والحكومة لمواجهة ارتفاع الأسعار وفوضى الأسواق.

ولفت إلى أن الحوار المجتمعي سينتج عنه تشكيل لجنة مصغرة لصياغة التوصيات، ووضع آليات لتنفيذها، حتى يشعر المواطن بنتائج إيجابية، باعتبار أن ضبط الأسعار هو التحدي الأهم بعد محور الأمن وبناء البنية التحتية، معرباً عن تطلع اللجنة للوصول لمعادلة علمية تسهم في خفض الأسعار لرفع المعاناة عن كاهل المواطنين في الشارع.

وأشار إلى دعوة 18 وزارة للحوار المجتمعي، منها وزارات الاستثمار والتمويل والتضامن والنقل والتعاون الدولي والمالية، فضلاً عن 13 رئيس جامعة، على أن يكون هناك 5 متخصصين في الاقتصاد والمالية والتخطيط مع كل رئيس جامعة للحوار والتباحث حول إيجاد الحلول حول قضية ضبط الأسعار.

وأعرب القصبي عن ثقته في قدرة أعضاء مجلس النواب والحكومة والمشاركين في جلسات الحوار المجتمعي على التوصل إلى توصيات تكفل مساهمة البرلمان في مبادرة «حياة كريمة» التي تدور حول تخفيف الأعباء عن المواطنين، وتوفير الحياة الكريمة لهم.

وأكد النائب هاني مرجان، عضو لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة، لـ«الأهرام المسائي»، أن اللجنة سوف تضع مجموعة من التوصيات المهمة التي تكفل كبح جنون ارتفاع الأسعار وضبط الأسواق، مشيراً إلى أهمية أن تأخذ حكومة الدكتور مصطفى مديولي بجميع التوصيات والقرارات التي تصدر من مجلس النواب ولجانته بصفة عامة، ولجنة التضامن الاجتماعي والأسرة بصفة خاصة.

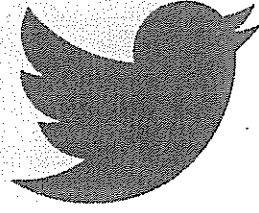
وقال النائب محمد أبو حامد: إن مجلس النواب حريص على فتح ملف ضبط الأسعار في الشارع، بوصفها القضية التي يعاني منها المصريون حالياً، لافتاً إلى أهمية تفعيل مبادرة «حياة كريمة» من خلال تحويلها إلى مسئولية مجتمعية شاملة، بحيث يستغل كل نائب علاقاته بمنظمات المجتمع المدني في دائرته، بهدف تذليل أي عقبات.

الأمم المتحدة: الاقتصاد المصري يحافظ على نموه بنسبة 5.2% عام 2019

توقع تقرير آفاق الوضع الاقتصادي العالمي الصادر عن الأمم المتحدة أمس، أن يحافظ الاقتصاد المصري على نموه بنسبة 5,2 في المائة، في ظل تعافي الطلب الداخلي، خاصة الاستهلاك الخاص. ومن المتوقع، بحسب التقرير الصادر عن إدارة شؤون الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية والذي جاء في ٢٢٤ صفحة، أن تتفاوت مواقف السياسة النقدية في منطقة شمال أفريقيا، ما بين محايدة إلى متشددة، بما في ذلك في مصر، متبعة في ذلك اتجاه الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. ولفت التقرير إلى أن الطلب الخارجي الذي دفع الاقتصاد المصري لينمو بنسبة ٨,٥ في المائة في ٢٠١٨ من المتوقع أن يظل في صالح الاقتصاد المصري في الغالب، غير أنه يحذر كذلك من أوجه ضعف هيكلية.

فاطمة بدوي

تعبية جهاز المشروعات للوزراء يوفر الأجواء المناسبة للعمل
النائب عمر مصيلحي
عضو لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبرلمان



إطلاق أول بوابة خدمات حكومية موحدة

■ حالة السعيد، الانتهاء من تطوير 90 محكمة إلكترونيا ■ العطار: إنشاء مركزى بيانات أحدهما بالعاصمة الإدارية

■ كتب - أحمد عاشور ومحمود جمال:

قال الدكتور خالد العطار، نائب وزير الاتصالات للتممية الإدارية والتحول الرقمي، إن تنفيذ البوابة الجديدة سيتم على إصدارين حسبما وعد مسئولو وزارة التخطيط، أحدهما خلال الربع الأول من العام الجارى، والآخر فى الربع الثانى. وأوضح العطار لهـ"المال" أن تلك الخطوة يصاحبها تحديث البوابات الإلكترونية الخاصة بكل وزارة، بالإضافة إلى العمل على زيادة عدد الخدمات المقدمة للمواطنين عبر شبكة الإنترنت، واستحداث منافذ جديدة لتقديم الخدمات الحكومية. وأكد أن وزارته انتهت من ربط 60 قاعدة بيانات حكومية إلكترونيا، وتعمل حالياً على تحديث وميكنة منظومة إنفاذ القانون والزراعة، الأمر الذى حقق

نجاحات ملموسة، وعلى سبيل المثال أعلن الدكتور على المصلى، وزير التموين، مؤخراً، أن عمليات صرف مقررات ديسمبر الماضى لم تشهد بطاقات رقم قومي خاطئة.

ولفت إلى أن وزارة الاتصالات تخطط لإنشاء مركزى بيانات - داتا سنتر، بالتنسيق مع أحد الجهات السيادية قبل أواخر 2019، أحدهما بالعاصمة الإدارية الجديدة، مشيراً إلى أن الشركات المنفذة محلية وعالمية، ويهدف المشروع لحماية بيانات المواطنين. وأشار إلى أن ميكنة الوزارات والجهات الحكومية عملية مستمرة، وغير محددة بتوقيت زمنى، معتبراً أن تقدم الدول يقاس بمدى قدرتها على التحديث والتطوير.

وذكر العطار أن الاتصالات تسمى إلى بناء سحابة خاصة للربط بين المؤسسات العامة بهدف الحفاظ

على سرية بيانات المواطنين، إلا أن ذلك سيستغرق وقتاً طويلاً، وتعمل الوزارة حالياً مع إحدى الشركات المصرية التى طورت أكثر من 40 تطبيقاً حكومياً، باستخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية، التى تستخدم فى نقل وحفظ وتخزين ومعالجة البيانات عبر شبكة الإنترنت. فى سياق متصل، لفتت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة، إلى أن الوزارة تلعب دور المنسق بين جميع هيئات الدولة، وقامت بالتعاون مع وزارة العدل بمشروع ميكنة المحاكم، وفقاً لتكليفات اللجنة العليا للإصلاح الإدارى لتفعيل منظومة الشبكات الواحد، وميكنة جميع الخدمات المقدمة من خلال الاعتماد على الحفظ المميكن، بما يساعد من إنجاز المهام بشكل سريع، والفصل فى القضايا وتحقيق العدالة الناجزة. وأضافت لهـ"المال"، أن التعاون بين وزارتي التخطيط

■ فى يونيو المقبل.. بالتنسيق بين الاتصالات والتخطيط

تعتزم وزارتا الاتصالات والتخطيط إطلاق أول بوابة إلكترونية موحدة تقدم نحو 25 حزمة خدمات حكومية كمرحلة أولى، منها التموين، والتأمينات والمعاشات، والتعليم، والمرور.



هالة السعيد

والعدل يشمل عدة محاور، مثل تطوير البنية التحتية للمحاكم، من المكاتب والقاعات، وتجهيز البنية الفنية بما تضمه من وسائل اتصال، وأجهزة ومعدات، وبرامج وتطبيقات، وتدريب العاملين على المنظومة. وأوضحت أنه تم الانتهاء من تطوير المكاتب الأمامية والخدمات الخاصة بالتعامل مع الجمهور فى 90 محكمة من أصل 408 على مستوى الجمهورية، علاوة على تفعيل 4 خدمات تخص المحاكم، وخدمة للخبراء على موقع بوابة الحكومة المصرية، وبوابة وزارة العدل - رول الجلسات، ورول الدعوى والاستعلام عنها، والاستعلام عن الاستئناف، والاستعلام بمكاتب الخبراء. ورقمنة خدمات الحكومة هى أحد تكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسى إلى وزارة الاتصالات، ضمن خطة الدولة للتحول إلى مجتمع رقمى طبقاً لرؤية مصر 2030.

■ مقابل 5.8% في 2018

«الأمم المتحدة»: معدل النمو في مصر يستقر عند 5.2% العام الجارى

■ تخفيف قيود ميزان المدفوعات ساعد القاهرة وليبيا على انخفاض التضخم



قال تقرير آفاق للوضع الاقتصادي العالمى الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، إن الطلب الخارجى فى مصر دفع معدل النمو ليسجل 5.8% فى 2018، مضيفاً أنه من المتوقع أن يودى الانتعاش فى الطلب المحلى، لاسيما الاستهلاك إلى استدامة النمو الاقتصادى بنسبة 5.2% فى العام الجارى على أن يتراجع فى العام المقبل 2020 مسجلاً 4.7%.

أضاف التقرير أن معدل التضخم ينخفض العام الجارى إلى 10.7% مقابل % 14.2 نهاية العام الماضى 2018، على أن يستمر فى تراجع العام المقبل مسجلاً 8.9%، مشيراً إلى أن نسبته كانت 29.5% فى 2017.

تابع أن معدلات البطالة سجلت نهاية العام الماضى 11.7% مقابل 11.8% فى العام السابق عليه، مشيراً إلى أن هناك تراجع فى معدلاتها مقابل السنوات السابقة عليها.

أضاف التقرير أن 10 دول عربية قامت مؤخراً بإجراء تعديلات على نظام سعر الصرف، مشيراً إلى أنه على وجه الخصوص، تبنت مصر سياسة هبوط صارمة من خلال تعويم سعر الصرف منذ نوفمبر 2016، وتم طرح سياسة نقدية نشطة من أجل تقليل عجز الحساب الجارى المستمر والمزترع بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة.

الإصلاح المالى الجارية، مشيراً إلى أنه مع ذلك لا تزال هناك حاجة لزيادة الإيرادات الحكومية فى مصر والمغرب والسودان وتونس.

أضاف التقرير أن الدمج المالى يظل التحدى الرئيسى فى السياسة فى المنطقة، مؤكداً أن هناك حاجة إلى أن تعالج التحولات فى تركيبة الإنفاق المالى القضايا الاجتماعية والتخفيف

والمغرب وموريتانيا، من المتوقع أن تظل مواقف السياسة النقدية محايدة.

ذكر التقرير أن العجز المالى شهد انخفاضاً طفيفاً فى 2018 فى المتوسط بمنطقة شمال أفريقيا والقارة ككل، ما يعكس جهود الدمج المالى المستمرة فى العديد من البلدان التى تسمح بمستويات أعلى من الاستثمار فى البنية التحتية وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتدابير

لفت التقرير إلى أن أسعار الصرف كان لها صدمات فى مصر، وآثار فورية ومرتبعة على التضخم، مرجحاً أن تظل السياسة النقدية محكمة وقوية tight فى العديد من البلدان فى القارة الأفريقية فى العام الجارى، بما فى ذلك مصر والسودان وتونس، بهدف تحقيق الاستقرار فى العملات الأجنبية والتضخم، أما فى الجزائر وليبيا

3.7% في 2018، مشيراً إلى أن التوسع الاقتصادي الأخير يعكس تحسين الظروف الخارجية مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والنمو القوي في الاقتصادات الأوروبية التي تعتبر أكبر وجهة للصادرات.

توقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في منطقة شمال أفريقيا بشكل طفيف إلى 3.4% العام الجاري، و3.5% في 2020، بينما ستظل الظروف الخارجية ملائمة في الغالب، ومن المرجح أن تؤثر نقاط الضعف الهيكلية، بما في ذلك ضعف المواقف المالية وموازن المدفوعات، على آفاق النمو لا سيما في مصر والسودان وتونس.

يدق التقرير أجراس الإنذار عبر المنطقة، محذراً من أن عدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية تظل عامل الخطر بالنسبة للمنطقة.

أما على الصعيد العالمي، فيستمر الاقتصاد العالمي في النمو بوتيرة مستقرة، 3% في 2019 و2020، وسط مؤشرات على أن النمو الاقتصادي العالمي قد بلغ ذروته، غير أن مزيجاً مقلقاً من التحديات فيما يتعلق بالتنمية يمكن أن تقوض هذا النمو، بحسب التقرير.

سمر السيد

من معدلات الفقر، ولقت إلى أنه كما ظهر في الماضي في شمال أفريقيا يمكن أن يثير تدبير تقشف بسيط حدوث اضطرابات اجتماعية.

ذكر تقرير منظمة الأمم المتحدة أنه من بين المناطق الناشئة الرئيسية، شهدت كل من منطقة أوروبا الناشئة وأمريكا اللاتينية انخفاضاً هائلاً في تدفقات استثمارات المحافظ الأجنبية، كما انخفضت إجمالي التدفقات الداخلة في أفريقيا وعرب آسيا، غير أن حجمها كان أقل حدة من المناطق المذكورة سابقاً، بالنظر إلى التدفقات الثابتة نسبياً في عدد قليل من الاقتصادات الكبيرة مثل مصر ونيجيريا والمملكة العربية السعودية.

توقع أن تتفد كل من مصر وتونس تدابير إضافية لخفض العجز في الميزانية، بموجب اتفاقهما مع صندوق النقد الدولي «EFF».

قال إنه في 2018 ساعد تخفيف قيود ميزان المدفوعات في مصر وليبيا، على انخفاض معدلات التضخم وأتاح مجالاً لدعم الطلب المحلي، وفي الوقت نفسه، لا تزال تونس والسودان تواجهان قيوداً شديدة على ميزان مدفوعاتها، ما أدى إلى تضخم سريع مع وجود مساحة محدودة لتوسيع الطلب المحلي.

أضاف التقرير أن منطقة شمال أفريقيا وفقاً للتقديرات قد نمت بنسبة

■ مع ترجيح ارتفاعه في مصر إلى 5.6%

البنك الدولي يتوقع نمواً اقتصادياً بالأسواق الناشئة أعلى من المتوسط العالمي

■ إعداد - خالد بدر الدين:

يتوقع البنك الدولي ارتفاع متوسط معدل النمو بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 1.9% فقط هذا العام، لكنه قال إن معدل النمو بمصر سيقفز إلى حوالي 5.6% خلال السنة المالية الحالية، بفضل الاستثمارات والإصلاحات التي تعزز مناخ الأعمال، في ظل ارتفاع معدلات الاستهلاك.

وأكدت كريستالينا جورجييفا، المدير الإداري العام للبنك الدولي، أن متوسط معدل النمو الاقتصادي بالأسواق الناشئة والبلاد النامية، سيصل إلى أكثر من 4.2% هذا العام، متوقفاً على مثيله بالدول المتقدمة، وكذلك على المتوسط العالمي الذي سيهبط قليلاً إلى حوالي 2.9% على التوالي.

وجاء في تقرير البنك الدولي الصادر الأسبوع الماضي، أن تراجع النمو في التجارة العالمية، وتقييد أوضاع التمويل الخارجية ستؤثر سلباً على النمو الاقتصادي لدول المنطقة، ولكن من المتوقع أن تعزز الإصلاحات المحلية معدل النمو في المنطقة خاصة في مصر، غير أن معدل نمو البلدان المصدرة للنفط سيرتفع بشكل طفيف هذا العام، مع صعود النمو بدول مجلس التعاون الخليجي إلى 2.6%، وكانت قد سجلت 2% العام الماضي، ومن المتوقع أن ينكمش اقتصاد إيران بنسبة 3.6% العام الجاري، تأثراً بالعقوبات وينخفض معدل النمو بالجزائر إلى 2.3%، بعد أن يبدأ ارتفاع الإنفاق الحكومي الذي شهده العام الماضي.

ويرجع خفض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.9% العام الجاري بالمقارنة مع 3% العام الماضي، إلى تزايد المخاطر الناجمة عن تراجع معدلات التجارة والتصنيع على الصعيد العالمي، واستمرار التوترات التجارية الأمريكية الصينية، ومع دول الاتحاد الأوروبي أيضاً.

ويتوقع البنك انخفاض معدل النمو في البلدان المتقدمة إلى 2% هذا العام، نتيجة تراجع الطلب الخارجي وارتفاع تكلفة الاقتراض، كما ترى كريستالينا جورجييفا التي قالت إن الاقتصاد العالمي كان يعمل بأقصى طاقة ممكنة مطلع العام الماضي، لكنه فقد

سرعته ومن الممكن أن يواجه مصاعب أكثر هذا العام.

ومع ذلك تحذر كريستالينا من تزايد المصاعب الاقتصادية والمالية أمام بلدان الاقتصادات الصاعدة والنامية، ما يؤدي إلى تعرض التقدم الذي حققه العالم في الحد من الفقر المدقع العام الماضي للخطر خلال العام الجاري، ولذلك تدعو تلك البلدان للاستثمار في البشر، وتعزيز النمو الشامل وبناء مجتمعات قادرة على الصمود.

وما زالت منطقة جنوب آسيا تحتل المركز الأول بين مناطق العالم في ارتفاع نموها الاقتصادي، بالتزامن مع ارتفاع توقعات البنك لمعدل النمو فيها إلى 7.1% هذا العام، بفضل تعزيز الاستثمار والاستهلاك القوي بقيادة الهند، التي سيقفز نموها الاقتصادي إلى 7.3% في السنة المالية 2018/2019، حيث لا يزال الاستهلاك قوياً، مع استمرار نمو الاستثمار.

ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي كانت واحدة من أسرع مناطق البلدان النامية نمواً إلى 6% العام الجاري، مع افتراض استقرار أسعار السلع الأولية على نطاق واسع، واعتدال الطلب العالمي، والتجارة، والتقييد التدريجي للأوضاع المالية العالمية، كما أن النمو في الصين سيهبط إلى 6.2% هذا العام، مع تراجع نشاطها الصناعي، وهبوط مبيعات السيارات، واستمرار التوترات التجارية مع واشنطن.

أما منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، فمن المتوقع أن تضعف التأثيرات المستمرة للأزمة المالية في تركيا على نمو المنطقة، لينخفض إلى 2.3% عام 2019 لتعاني من ضعف النشاط وتراجع معدل النمو إلى 1.6% بسبب ارتفاع معدل التضخم، وأسعار الفائدة، وانخفاض الثقة وتراجع الاستثمار.

وتوقع التقرير ارتفاع النمو بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى حوالي 1.7% بفضل زيادة الاستهلاك الخاص، ومن المنتظر أن تسجل البرازيل معدل نمو يبلغ 2.2% وأن ينكمش الاقتصاد بالأرجنتين بنسبة 1.7% بينما سيرتفع النمو بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء إلى 3.4%.

■ تزايد

مخاطر

معدلات

التجارة

واستمرار

التوترات

التجارية

بين الصين

وأمريكا وراء

تباطؤ الدول

المتقدمة